A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/113/Add.1
22 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البندان ٩٩ و ١٢٠ من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

وحدة التفتيش المشتركة

التنفيذ الوطني للمشاريع

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التنفيذ الوطني للمشاريع" (A/50/113، المرفق).

* A/50/50/Rev.1.

95-18776 060795 120795

مرفق

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التنفيذ الوطني للمشاريع"

أولا - تعليقات عامة

١ - الغرض من هذا التقرير، الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة بناء على مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، هو دراسة التطور الحادث في طريقة التنفيذ الوطني للمشاريع التي أدخلتها الجمعية العامة في الثمانينات، أي مسؤوليات الحكومات، مما يعني اختصاصها بوصفها وكيلة تنفيذ لبرامجها ومشاريعها، وسلطتها فيما يتعلق باختيار وكلاء التنفيذ والتطبيق للمشاريع، الى جانب دور كل من الشركاء الداخلين في عملية التنفيذ الوطني للمشاريع، أي الحكومات باعتبارها مالكة للمشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه المقدم الرئيسي للموارد، والوكالات المتخصصة التي تساعد البلدان الأعضاء في حيازة القدرة التقنية والإدارية التي تمكنها من الاضطلاع بنفسها بتنفيذ برامجها ومشاريعها.

٢ - وقد قام المفتش، بناء على الردود على استبيانه من عدد من الحكومات والبرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة، وكذلك بناء على تحقيقاته ومناقشاته الميدانية مع عدد من الممثلين المقيمين والمسؤولين الحكوميين وموظفي أمانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بالخلوص الى نتيجة مفادها أن التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع قد أصبح، من حيث المبدأ، بمثابة القاعدة المعمول بها عند تنفيذ المشاريع المتعددة الأطراف التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. والمفتش يستنتج أيضا أن نسبة المشاريع المنفذة على الصعيد الحكومي مازالت منخفضة نسبيا (١٥ في المائة في المتوسط)، ومع هذا، فإن هذه النسبة مافتئت تتعرض للتزايد بشكل حاد في جميع المناطق. وهو يشدد، في نفس الوقت، على بعض الصعوبات والمشاكل التي تعترض سبيل ممارسة التنفيذ الوطني للمشاريع. وهذه تضم الاختلافات في تفهم فكرة التنفيذ الوطني للمشاريع في حالات كثيرة، والافتقار الى التعاون والتنسيق فيما بين الشركاء، وانخفاض مستوى مشاركة الوكالات المتخصصة على جميع مستويات عملية التنفيذ الوطني للمشاريع. وقد قام المفتش، استنادا الى استنتاجاته وتقييماته، بوضع بعض التوصيات وتوجيهها الى الحكومات والوكالات المتخصصة والبرنامج الإنمائي، وهذه التوصيات ترمي الى تعزيز فعالية هذه الطريقة الجديدة نسبيا للتنفيذ الحكومي لمشاريع التعاون التقني الممولة من البرنامج الإنمائي.

٣ - وقد تبين للجنة التنسيق الإدارية أن موضوع الدراسة هذا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لكافة وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الوكالات والمؤسسات التي تشترك على نحو نشط في التعاون التقني مع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. والتقرير يتضمن قدرا كبيرا من المعلومات العملية التي تتصل بجوانب كثيرة من جوانب التنفيذ الوطني للمشاريع.

٤ - ولجنة التنسيق الإدارية تلاحظ، مع التقدير، تلك الأهمية التي يعلقها التقرير على التفسير المشترك للتنفيذ الوطني، مما أوضحته اللجنة الاستشارية لشؤون البرامج والأنشطة التنفيذية استجابة منها لطلب محدد من قبل الجمعية العامة سبق وروده في قرارها ١٩٩/٤٧. وهذا الإطار العام يشير الى أن الحكومات هي التي تتحمل، قبل أي طرف آخر، ما يتعلق بإدارة برامجها ومشاريعها الإنمائية من مسؤولية ومساءلة، كما أنه يوجه اهتماما خاصا نحو ذلك الدور التقني الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة، ويشجع على مشاركة هذه الوكالات بشكل فعال في وضع البرامج القطرية وتقييمها من الناحية التقنية. والتقرير يتضمن تحليلا لمختلف المشاكل التي تظهر عند تطبيق اسلوب التنفيذ الوطني، كما أنه يحدد على نحو سليم أدوار كل من الحكومات والبرنامج الإنمائي، بوصفه وكالة التمويل الأساسية، والوكالات المتخصصة، التي من شأنها أن تمثل في إطار عملها مع بعضها حجر الزاوية للتنفيذ الوطني.

٥ - ومن رأي أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن التقرير يخلص الى نتائج مقبولة بصورة عامة، ولا سيما فيما يتصل بالمشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي، والتي يلاحظ أن اسلوب التنفيذ الوطني قد حظي بقبول مطرد بشأنها وأن هذا الأسلوب يلقى الآن دعما كاملا فيما يبدو من جانب الأطراف المعنية. وفي نفس الوقت، وكما ذكر المفتش يلاحظ أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة كفالة توفر القدرة اللازمة لدى السلطات الوطنية على الاضطلاع بالمسؤولية المتصلة بتنفيذ البرامج أو المشاريع. ومن ثم، فإن أعضاء اللجنة يؤيدون ما ورد في الدراسة من نتيجة مفادها أنه ينبغي الاضطلاع بمزيد من الجهود من أجل زيادة القدرات الوطنية على إدارة المشاريع، وكذلك من أجل ضمان مساهمة الوكالات المتخصصة على نحو فعال، ولا سيما من خلال توفير خدمات الدعم التقني.

٦ - وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية يشعرون بالتقدير لأن التقرير يتضمن تسليما بأهمية مختلف المبادرات والتغييرات في النهج الشامل للأنشطة التنفيذية، من قبيل تطبيق نهج برنامجي وإدخال مذكرات استراتيجيات قطرية، الى جانب تلك التغييرات الناجمة عن تنفيذ ما لدى البرنامج الإنمائي من ترتيبات جديدة تتعلق بتكاليف الدعم. ومن الواجب بالتالي أن ينظر الى اسلوب التنفيذ الوطني في سياق أوسع نطاقا من سياقات المبادرات المتساندة.

٧ - ومن رأي لجنة التنسيق الإدارية أن هذا التقرير قد أسهم في تلك المناقشات الجارية بمختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن هذه القضية، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. واللجنة تؤيد الاتجاه العام للنتائج والتوصيات، وهي نتائج وتوصيات بناءة وعادلة، كما أنها توافق تماما على أنه يمكن، بل وينبغي، أن يضطلع بالكثير بهدف تحسين الأحوال فيما يتصل بالتنفيذ الوطني للمشاريع. ومع هذا فإن قيمة التقرير قد تضاءلت الى حد ما من جراء ما ورد به من تضاربات متناثرة وما تضمنه من بعض من الآراء التي لا يوجد ما يبررها والتي لا يمكن لها بالتالي أن تلقي تأييدا كاملا.

٨ - وقبل كل شيء، يلاحظ أن بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية يرون أنه كان يجمل بهذا التقرير أن يتضمن تمييزا أكثر وضوحا بين النهج البرنامجي والتنفيذ المشاريعي. ويذكر هؤلاء الأعضاء، على سبيل المثال، أن الصعوبات المتعلقة بنقل موظفي المشاريع قد يمكن حلها جزئيا من خلال استخدام النهج البرنامجي إزاء النهج المشاريعي على نحو أكثر فعالية، فالمشاريع ينظر اليها في النهج البرنامجي بوصفها أجزاء روتينية من أجزاء البرامج الحكومية الشاملة التي تتسم بإجراءات مشتركة ومتطلبات إبلاغ عامة. ومن جراء ذلك، يلاحظ أن عمليات النقل ستصبح أقل إشكالا، فكافة الموظفين سيكونون ملمين بالقواعد والأساليب البرنامجية الأساسية.

٩ - وينبغي أن يراعي أيضا أن التقرير قد جاء خلوا من أنشطة بعض المنظمات في المجال قيد الاستعراض وكذلك من التجارب الايجابية لهذه المنظمات. وبالتالي، فإنه لا يتضمن على سبيل المثال مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في استخدام النهج البرنامجي، من قبيل عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، التي تعد بمثابة الآلية الأساسية لدى الصندوق فيما يتصل بكفالة مشاركة كافة العالمين في ميدان السكان على الصعيد القطري، الى جانب نظرائهم الوطنيين، في صياغة استراتيجية سكانية وطنية. ومن الملاحظ، علاوة على ذلك، أن مشاركة فرق الدعم التقني التابعة للصندوق، والتي ينتمي اعضاؤها الى مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تكفل تنسيق وتكامل الأنشطة في الإطار البرنامجي. والتقرير لم يتضمن سوى إشارات قليلة لأنشطة منظمة الصحة العالمية، رغم وجود مكتب يمثل هذه الوكالة في جميع البلدان تقريبا، وهذا الوضع يميزها عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٠ - وثمة بعض من التعليقات المحددة لأعضاء لجنة التنسيق الإدارية تتصل بدور اللجان الإقليمية في عملية التنفيذ الوطني للمشاريع. ومن رأي بعض المنظمات أن اللجان الوطنية ليست منوطة بوضع وتنفيذ مشاريع وطنية، ومع هذا، فإن من الممكن لهذه اللجان أن تضطلع بتوسيع نطاق دورها على نحو كبير في مجال إعداد البرامج القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. فوفرة المعارف المتصلة بالأولويات الاجتماعية والاقتصادية والشبكات الموسعة للصلات القائمة مع السياسيين والتقنيين بكل بلد من البلدان يتضمنان إمكانية هائلة للاضطلاع بدور رائد في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك للقيام باستحداث شبكات ومشاركات فيما يتعلق باختيار أولويات إنمائية ووضع برامج ومشاريع. ومن رأي هؤلاء الأعضاء، في هذا الصدد، أن ثمة جدوى من الإشارة الى أنه يجب تشجيع الممثلين المقيمين على استشارة اللجان الإقليمية، وعلى استخدام الخبرة المتعددة الأنظمة والبيانات والمعلومات التي لدى هذه اللجان الإقليمية، وذلك عند إعداد برنامج إطاري لبلد ما. وبوسع اللجان أن تقوم أيضا، بالإضافة الى ذلك، بتوفير منظور اقليمي لتحضير مذكرات استراتيجيات قطرية، مما من شأنه أن يسهم في تعزيز الصلات القائمة بين البرامج الإقليمية والوطنية.

١١ - وبعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية يرون أن التقرير لا يجوز له أن يقول إن التنفيذ الوطني قد "أصبح بلا نزاع بمثابة القاعدة"، فالأرقام الرسمية تبين أن اسلوب التنفيذ الوطني يستخدم في الوقت الراهن في ١٥ في المائة فقط من المشاريع والبرامج (انظر A/50/113، الشكل ١).

١٢ - وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية يؤيدون تماما استنتاجات المفتش القائلة بأنه ينبغي تزويد الموظفين الحكوميين بالتدريب الكافي، فبعض البلدان المتلقية ليست لديها الفرق أو الهياكل الضرورية المتعددة التخصصات والجامعة بين القطاعات والتي يمكنها أن تضطلع بتنفيذ المشاريع. وعلى هذا، فإن ثمة حلا يقترحه واضع التقرير في هذا المجال، وهي تدريب متخذي القرارات والكوادر العليا لدى الحكومات، بدلا من تدريب مديري المشاريع، وهذا حل يبدو غير واقعي.

١٣ - وأعربت إحدى المنظمات عن قلقها لأن التقرير لم يتعرض لذكر المشاريع التي يجري الاضطلاع بها على مستوى القاعدة الشعبية، ولا لأي اسلوب يتيح إدخال هذه الاعتبارات في نظام التنفيذ الوطني للمشاريع. ومن رأي هذه المنظمة أنه ستظل هناك مشاكل قائمة فيما يتصل بتحقيق الفائدة المثلى من المشاريع التي يديرها البرنامج الإنمائي، طالما لم يضطلع بهذا الأمر.

١٤ - وقد يكون من المجدي في نهاية المطاف لو أن التقرير قد تضمن تمييزا أوسع نطاقا بين الوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشجيعها للتنفيذ الوطني. وكان من الواجب، بصفة خاصة، أن تكون هناك تفرقة بين الوكالات المتخصصة التي لا تشارك إلا في التعاون التقني وحده والوكالات التي تجنح الى العمل كمؤسسات تمويلية، وذلك من قبيل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانيا - تعليقات واستنتاجات

التوصية ١

لدعم الشراكة بين الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة على مستوى المقار وعلى مستوى البلدان ينبغي:

(أ) أن يسترشد الممثل المقيم بالقرارات والخيارات الواردة في البرنامج الاطاري وأن يلتمس موافقة الحكومة عند إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية؛

(ب) لدى إعداد البرنامج الاطاري للبلد ينبغي أن تتلقى الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك الآراء الفنية والمشورات من الوكالات المتخصصة التي تتمتع كل منها في مجال اختصاصها بخبرات واسعة؛

(ج) أن تشترك جميع الوكالات المتخصصة في إعداد البرنامج الاطاري للبلد؛

(د) أن يتم اختيار الجهات المكلفة بتنفيذ المشروع أو جزء من المشروع في إطار من الشفافية وبروح من التعاون الصادق، بعد التشاور بين جميع الشركاء، طبقا للمادة ٣٢ من القرار رقم ١٩٦/٤٢ الصادر عن الجمعية العامة.

١٥ - ولجنة التنسيق الادارية ترحب بهذه التوصية التي تطالب بزيادة مشاركة جميع الوكالات المتخصصة في إعداد البرامج القطرية وفي وضع وتصميم المشاريع. وهي تؤيد تماما الاقتراح الداعي الى إدخال مزيد من الشفافية على عملية اختيار الجهات المنفذة فيما يتصل بالمشاريع التي يجري تنفيذها على صعيد وطني، مما ينبغي الاضطلاع به بروح من التعاون المستمر، بعد التشاور مع جميع الشركاء المعنيين.

١٦ - ولجنة التنسيق الادارية تشدد على أهمية مشاركة وكالات الأمم المتحدة مشاركة قوية في الأنشطة التنفيذية القائمة في اطار أسلوب التنفيذ الوطني، من خلال توفير خدمات الدعم التقني، حتى يمكن تطبيق الخبرة المؤسسية المتاحة للمساعدة في كفالة نوعية هذه الاضطلاعات، الى جانب كفالة الصلات القائمة بين التعاون التقني لدى منظومة الأمم المتحدة والأهداف السياسية الأوسع نطاقا لهذه المنظومة بصفة عامة، بما فيها أنشطتها المعيارية.

١٧ - وفيما يخص الفقرة الفرعية (ب) من التوصية، يرى بعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية أن المسألة لا تتمثل في مجرد رغبة الدول الأعضاء في الحصول على الآراء والمشورات التقنية، بل انها تتمثل في شرط من شروط السياسة العامة فيما يتعلق بمشاركة الوكالات المتخصصة في إعداد البرنامج الاطاري المتصل بالبلد. وهؤلاء الأعضاء يقولون أيضا أنـــه ينبغـي أن تستخدم، في الفقرة الفرعية (أ)، "country"، لا كلمة "national" عند التحدث عن مذكرة الاستراتيجية القطرية، مع الاشارة الى أن عملية إعداد هذه المذكرات يجري الاضطلاع بها دائما بناء على طلب الحكومة وبموافقتها.

التوصية ٢

لمساعدة الحكومات على اكتساب القدرات اللازمة لتحديد الاحتياجات الحقيقية للبلد، ولاختيار القطاعات ذات الأولوية، ولإعداد البرامج الاطارية. وتنسيق المساعدة الخارجية وكذلك أنشطة وإسهامات الشركاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة والمانحين)، يوصى بإنشاء صندوق خاص في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدم فيما يلي:

(أ) تمويل برامج التدريب التي تتولاها الحكومات أو الوكالات المتخصصة؛

(ب) تنظيم حلقات تدريبية دراسية في البلدان والمناطق الفرعية والمناطق المختلفة وفي المركز الدولي للتدريب في تورينو بإيطاليا لصالح الكوادر العليا ومتخذي القرارات في الدول الأعضاء؛

(ج) تشجيع إنشاء أفرقة مشتركة بين المنظمات تكلف بتقديم المشورة للحكومات في أي مسألة تتصل بالتنفيذ الوطني للمشاريع، وبتنسيق أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة في البلد؛

(د) تشجيع إنشاء أفرقة متعددة التخصصات وجامعة بين القطاعات على الصعيد الوطني تضم ممثلي الوزارات المختلفة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي. ولكنة ينبغي أن تضع

الحكومة حدودا واضحة لأنشطتها وتسهر على ألا تصبح هذه الأفرقة بنى موازية أو منافسة للمؤسسات الحكومية التقليدية.

١٨ - يؤيد أعضاء لجنة التنسيق الادارية، بصفة عامة، هذه التوصية، وخاصة فيما يتعلق بالزيادة المقترحة في جهود التدريب التي ترمي الى تعزيز القدرة اللازمة لدى السلطات الوطنية للاضطلاع على نحو فعال بالتنفيذ الوطني للمشاريع. وهم يلفتون الانتباه الى برنامج لتدريب المدربين ووحدة تدريبية بشأن النهج البرنامجي من وضع مركز التدريب الدولي في تورين، مما يبدو بالغ الفعالية في مجال الاسهام في جهود بناء القدرات الوطنية.

١٩ - ولجنة التنسيق الادارية تفسر التوصية ٢ (أ) في سياق نظام الممثلين المقيمين.

٢٠ - وفيما يخص الفقرة الفرعية (د)، ترى بعض الوكالات أن مشاركة منظمات العمال وأصحاب الأعمال في العملية الاستشارية الوطنية كانت جديرة بالتنويه بصفة خاصة في التقرير، سواء في إطار الأفرقة المتعددة التخصصات والجامعة بين القطاعات والمقترحة في التوصية، أم في أي إطار مناسب آخر.

٢١ - ويوافق العديد من أعضاء لجنة التنسيق الادارية على فكرة انشاء صندوق خاص داخل البرنامج الانمائي لتمويل الأنشطة المقترحة في هذه التوصية. ومع هذا، فهناك أعضاء آخرون يعترضون بشدة على هذا المقترح، وذلك لأن البرنامج الانمائي ما فتئ يقدم بالفعل الأموال اللازمة من خلال المشاريع والمصادر الأخرى فيما يتعلق ببرامج تدريب الكوادر العليا ومتخذي القرارات على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، وذلك الى جانب توفير التدريب من قبل مركز تورين منذ عام ١٩٨٩. ومن رأي هؤلاء الأعضاء أنه ينبغي إيلاء هذه الفكرة مزيدا من الاعتبار في المستقبل.

٢٢ - وبعض المنظمات تشير إلى أن تمويل برامج التدريب لا يجوز له أن يتم على حساب أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية، فمستوى هذه الأرقام لدى البرامج الوطنية قد تعرض لزيادة كبيرة على حساب هذه الأرقام الاقليمية. ومن ثم، فإنه ينبغي، عند انشاء صندوق خاص داخل البرنامج الانمائي، أن تؤخذ المخصصات اللازمة من أرقام التخطيط الارشادية المحددة من أجل البرامج الوطنية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ج)، التي تتضمن الاقتراح المتصل بتقديم المشورة للحكومات على صعيد مشترك بين الوكالات وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة، يرى بعض أعضاء اللجنة على نحو قاطع أن هذه الأعمال من اختصاص المنسق المقيم، الذي ينبغي له أيضا أن يضطلع بدور حفاز فيما بين الشركاء الوطنيين والدوليين فيما يتصل بأسلوب التنفيذ الوطني.

التوصية ٣

ينبغي للوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتابع جهود التوزيع اللامركزي لدوائرها الفنية على مستوى البلدان أو المناطق الفرعية وتعيين موظفين على مستوى عال من التأهيل في هذه البلدان أو هذه المناطق الفرعية لتوجيه الوطنيين ونقل المعارف العلمية والتقنية.

٢٤ - يلاحظ أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن هذه التوصية متفقة تماما مع الجهود المضطلع بها حاليا من قبل مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المؤسسات والوكالات الأكبر حجما، بهدف نقل الاختصاصات والخبرات التقنية الى المستويين الاقليمي ودون الاقليمي، تحقيقا للامركزية. وهم يؤيدون أيضا الاقتراح الداعي الى تعيين موظفين على مستوى عال من التأهيل في البلدان لتجريب الوطنيين ونقل المعارف العلمية والتقنية من خلال مختلف التدابير، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولكن بعض الوكالات تعتقد، مع هذا، أن الكثير يتوقف، من الناحية العملية، على قدرة الحكومة على تقييم مؤهلات موظفي الأمم المتحدة، وعلى قدرة النظراء الوطنيين المعينين ضمن هؤلاء الموظفين.

التوصية ٤

إن تعدد القواعد والاجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع والمعمول بها حاليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي الوكالات المتخصصة يشكل عقبة كبيرة للحكومات ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذاتها. فينبغي إذن أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة بعض الاجراءات الواردة في مرجع البرامج والمشاريع بهدف تخفيفها ومواءمتها ليسير بذلك تدابير تطبيق الأسلوب الجديد لتنفيذ المشاريع، وعلى الأخص الجوانب المتعلقة بالأحكام التي أدخلها النظام الجديد. وينبغي كذلك أن يشجع نشر التدابير الواردة في تقرير أيار/مايو ١٩٩٢ الصادر عن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في البلدان المستفيدة.

وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، علاوة على ذلك، أن يقوم بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة، بما يلي:

(أ) إعداد تعريف واضح ومقبول من الجميع للتنفيذ الوطني للمشاريع، لتلافي إمكانية تفسيره تفسيرا مختلفا باختلاف الشركاء المكلفين بتطبيقه؛

(ب) وضع لائحة واضحة تتعلق بإدارة أموال المشاريع وبأسلوب التعويض وتسديد النفقات لصالح الوكالات المتخصصة (الخدمات التقنية الفئة ١ والخدمات التقنية الفئة ٢)؛

(ج) إعداد نظم واضحة على المستوى المحلي بالتشاور مع الحكومة:

'١' لاستخدام الموارد المحلية والمساهمات الخارجية؛

'٢' بشأن تحديد مرتبات ومكافآت الموظفين المحليين (المديرين الوطنيين للمشاريع وغيرهم من الموظفين التقنيين الحكوميين الذين يعينون للتنفيذ الوطني للمشاريع من جهة والموظفين الذين تعينهم الوكالات المتخصصة نظرا لمؤهلاتهم من جهة أخرى)، بما يكفل تجنب وجود فوارق كبيرة في المرتبات بين الموظفين المعينين للمشاريع.

٢٥ - وغالبية أعضاء لجنة التنسيق الادارية توافق على ما استنتجه المفتش من أن القواعد والاجراءات المعمول بها حاليا لدى البرنامج الانمائي والوكالات المتخصصة، فيما يتصل بادارة المشاريع، تشكل عقبة كبيرة للحكومات ولمؤسسات المنظومة، وهي تؤيد تماما ما اقترحه من القيام على نحو عاجل بتبسيط وتوحيد هذه القواعد والاجراءات من أجل تيسير التنفيذ الوطني دون المساس بالحاجة الى عمليات المساءلة.

٢٦ - وفيما يخص الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (أ)، يرى أعضاء لجنة التنسيق الادارية أنه يمكن متابعة الحوار المتعلق بزيادة توضيح مفهوم التنفيذ الوطني، من أجل تعليل الخلاف في التفسير الى أدنى حد، في سياق اللجنة الاستشارية لشؤون البرامج والأنشطة التنفيذية، التي تقوم بالفعل بتناول هذه القضايا.

٢٧ - وثمة اقتراح يتعلق بوضع لائحة واضحة لادارة أموال المشاريع ولأسلوب التعويض وتسديد النفقات لصالح الوكالات المتخصصة، وهذا الاقتراح يحظى بتأييد قوي من جانب أعضاء اللجنة، نظرا لما يتسم به من أهمية خاصة لديهم. وهم يلاحظون، في هذا السياق، أن هذه التوصية تشكل موضوع دراسة مقترحة في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٩٥.

٢٨ - وبعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية يؤيدون تماما التوصية الواردة في الفقرة الفرعية (ج) '٢'، ولكنهم يلاحظون في نفس الوقت أن التقرير يولي شيئا من الاهتمام لضرورة دفع مرتبات مناسبة للموظفين، ومع هذا فهو يركز أساسا على الكوادر العليا. ويذكر هؤلاء الأعضاء، رغم ذلك، أن التنفيذ الوطني لن يوفي بالغرض المطلوب منه إلا اذا دفعت أجور معيشية لائقة لمن يقومون بالفعل بتوفير الخدمات. وهم يلفتون الانتباه، في هذا السياق الى ما قرره أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، في وقت قريب، بشأن مرتبات الموظفين الحكوميين، وهذا القرار يتضمن مبادئ توجيهية مفيدة من شأنها أن تؤازر تلك الجهود الرامية الى تيسير عملية التنفيذ الوطني.

- - - - -